حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٤٨) ٢٠١٣/٨/٥

الائتلاف الوطني والإعلام المفتوح

علي الشيخ منصور

لا أدري إذا كان لنا أن نفرح بالمعنى المهني أو نغضب، عندما تُنشر تفاصيل محاضر اجتماعات الهيئة السياسية للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في بعض المواقع الإعلامية، فالأمر لايتعلق بنشر وثائق سياسية، بقدر ما يهدف إلى نشر الخلافات والفضائح، حتى وجدنا أنفسنا مضطرين للخوض في هذه الاشكالية بعيدا عن أي انتماء أو تحزب سياسي.

فالائتلاف له مكتب إعلامي مهم، وله مجلة أسبوعية باسم «ميسلون» ولديه إذاعة وصفحة بريد داخلي لأعضائه، ويمكنه نشر الوثائق التي يعتبرها مهمة، كما ينشر بيانات وتصريحات سياسية عديدة وبشكل شبه يومي، فلماذا هذه التسريبات إلى الإعلام المفتوح؟ وهل هي نوع من الباباراتزي أو إعلام الفضائح؟ وهل ظرف الثورة السورية يسمح بهذه الفضائحية؟ وهل هي في المحصلة تخدم الثورة أم النظام؟

سيقول البعض أن الشفافية مطلوبة في العمل الثوري، وهي عبارة حق يراد بها باطل، لأن هذه الفضائح تضعف خندق الثورة، وتتيح للنظام وإعلامه وأعداء الثورة مادة رخيصة للتشهير بالمعارضة السورية وبمؤسساتها أيضاً، فهل هذا ما نصبوا إليه؟ نعم، قد يكون هذا هدف حقيقي إذا كنا بصدد فتح معركة مع ما يمكن اعتباره معارضة انتهازية، بصدد كشفها بل واسقاطها كخطوة أولى على طريق تأسيس معارضة ثورية بمعنى ما، وهذا ينقلنا للحديث حول ما يجري في الائتلاف منذ الانتخابات الرئاسية التي أعقبت عملية التوسعة، ودخول ممثلي الحراك الثوري والجيش الحر وكتلة الديمقراطيين، ففي هذه الانتخابات الرئاسية التي شارك الجميع فيها وتنافسوا من أجلها بقوة، نجحت قيادة مختلطة إن صح التعبير، فرئيس الائتلاف أحمد الجربا من الكتلة الديمقراطية فيما احتفظت السيدة سهير الأتاسي بموقعها كنائب للرئيس، وفاز فاروق طيفور عن الأخوان المسلمين بمقعد نائب الرئيس أيضاً، كما احتفظ الجناح الآخر المحسوب على مصطفى الصباغ بمنصبي الأمين العام لبدر جاموس، وأحد نواب الرئيس لعبد العزيز المسلط، وهي نتيجة قد تكون متوازنة بمعنى ما، إلا أن فريق الصباغ الذي اعتبر نفسه خاسرا لمعركة الرئاسة، قاطع اجتماعات الهيئة العامة ليومين، قبل أن يرسل السيد الصباغ رسالة تهنئة للجربا، ويدخل قاعة الاجتماعات الرئيسية للهيئة العامة مع بعض مؤيديه، مما سمح بانتخاب الهيئة السياسية بعد ٣٦ ساعة من الانتظار. ولم يجر اعتراض حقيقي على تلك الانتخابات.

الآن يُعاد طرح شرعية التوسعة، وشرعية انتخابات الهيئة السياسية، وشرعية الهيئة الرئاسية ككل، وبلغة وعبارات تخلو من اللباقة الديبلوماسية في أقل تقدير، وفي إعلام مفتوح يتيح للنظام ومؤيديه الطعن بشرعية المعارضة السورية ككل.

هذه المعركة لاتُخاض حالياً باسم جهة أكثر ثورية، تنازع الائتلاف شرعيته التمثيلية والثورية، بل هي تُخاض باسم ولصالح مجموعة خسرت الانتخابات دون أن تتعلم اللعبة الديمقراطية أصلاً، ودون أن تعرف أن الانتخابات تحتمل الربح والخسارة بذات المقدار، ويدهشنا أكثر عبارات التصيد التي يُطلقها البعض للحديث عن الشرعية المفقودة، أو إنجازات هذه القيادة، مما يفترض بداهة عكس السؤال: ماذا قدمت قيادة الائتلاف للثورة السورية في المرحلة السابقة؟ وما هي شرعية قيادة الائتلاف السابقة حتى يتم الطعن بشرعية القيادة المنتخبة حالياً؟ ولو نجحت قيادة الائتلاف الأولى في تحقيق متطلبات الثورة السورية، ووضع الائتلاف على مساره الصحيح في قيادة الثورة، هل كنا بحاجة إلى توسعته أصلاً؟ أو للتفكير ببدائل سياسة وتمثيلية للتعبير عن مصالح السوريين وأهدافهم؟

الافتتاحية

انتصارات الأسد وأوهام القوة

سامي شيحان

قبل يوم واحد من بداية شهر آب/ أغسطس الذي يصادف عيد الجيش والقوات المسلحة في سوريا، قام الأسد بمبادرة استعراضية، حين زار إحدى تشكيلاته المسلحة والتي تتمركز على مدخل داريا الغربي من جهة المطار، ليوهم العالم أنه دخل داريا التي مازالت قواته المسلحة تدكها منذ أحد عشر شهراً دون أن تتمكن من دخولها، «داريا اللي ما بتخلص» اسطورة الرعب التي انتهى فيها خيرة قادته وقوات النخبة الذين أرسلهم الأسد للقضاء على مقاومتها، وما زالت مستعصية على صواريخه وبراميل المتفجرات التي أحرقت ودمرت حاراتها ومبانيها السكنية. خيار دخول الأسد إلى داريا هي الكذبة التي صدقها الأسد، وبنى عليها أوهام انتصاراته التي تحدث عنها بمناسبة العيد الثامن والستين للجيش قائلا «إن الأرض قضية سيادة وكرامة وحقوق لا تقبل المساومة أو التفريط». مشيداً بصمود وقدرة جنوده على «تحقيق الانجازات في مواجهة أشرس حرب همجية شهدها التاريخ الحديث». «أشرس حرب همجية» تخوضها قوات الأسد ضد الشعب السوري، ومجموعات المعارضة التي قالت: كفى لسلطة القمع والفساد، وليرحل الأسد، «أشرس حرب همجية» تخوضها قوات الأسد وترتكب فيها جرائم حرب تشمل القتل والتعذيب والاعتداء الجنسي ونهب الممتلكات العامة والخاصة، «أشرس حرب همجية» تخوضها قوات الأسد وشبيحته في سلسلة مجازر تُذبح فيها النساء والأطفال، «أشرس حرب همجية» تخوضها قوات الأسد لم تميز غارات الطيران فيها بين الأحياء السكنية وبين كتائب مسلحة، وبين أرتال الواقفين منذ الصباح بانتظار ربطة خبز وبين المشافي الخاصة والعامة وسيارات الاسعاف وطواقم المسعفين.. نعم إنها أقذر وأشرس حرب همجية عرفها التاريخ المعاصر، يستخدم فيها نظام الأسد صواريخ السكود وأسلحة المحرمة دولياً ضد المدنيين من شعبه، من القنابل العنقودية إلى الأسلحة الكيماوية..وما زال وهم الانتصارات يملأ راس الأسد الصغير..

حرية – العدد (٤٨) ٢٠١٣/٨/٥

سوريا ورواية «العسكرة»... بدءا من أولاً!!

نبيل حيفاوي

طالما استخدم عدد من المثقفين، وعدد من المشتغلين في السياسة، فزاعة «العسكرة» التي تداعت لها الثورة السلمية، التي تفجرت في الخامس عشر من آذار ٢٠١١.

وزاد هذا الاستخدام في الشهور الستة الأخيرة، مدعوما بتوظيف دور القوى المتطرفة (النصرة والقاعدة)، لتأكيد صواب مواقفهم، ارتكازا على رواياتهم للأحداث والتطورات التي انطوت عليها.

وفي هذه الأثناء، يقوم هؤلاء، بإخفاء حقيقة موقفهم، من الثورة، قبل العسكرة، وقبل بروز القوى المتطرفة على الأراضي السورية. فمنذ البداية، برز في الواقع السياسي السوري «المعارض»، موقفان، ينطلق الأول من هدف إسقاط النظام، دون طرح الوسائل العنيفة، لتحقيق هذا الهدف. وبالتأكيد على النضال السلمي المدني، في الشارع والساحات. أما الثاني، فانطلق من هدف «التغيير الديمقراطي للنظام» وبناء الدولة المدنية والتعددية، وإنهاء الاستبداد..إلخ.

وفي قراءة غير مدققة للموقفين، والفرق الجوهري بينهما، يبدو وكأن لا خلاف في العمق بين الموقفين.

ويحاول دعاة «التغيير الديمقراطي» الهروب من نقطة الخلاف المركزية، حول: إسقاط النظام، أم التغيير الديمقراطي، معطوفا على إسقاط سلطة الاستبداد.

وتبين في الممارسة، أن هذا الاتجاه إلى «التغيير الديمقراطي»، اعتمد مبدأ الحوار مع النظام، ومن أجل التغيير في النظام، لا تغيير النظام وإسقاطه من السلطة. وبدا واضحا أن النظام قام بتوظيف خطابهم، ومقولاتهم، ليسدد ضرباته ضد الثورة، وضد المعارضة التي تتبنى هدف إسقاط النظام، دون لف أو دوران. بل واحتضن وجودهم، وغض النظر عن نشاطهم، ليتمكن من تسديد الضربة الموجعة لقوى الثورة.

وليكمل تيار «التغيير الديمقراطي» مبررات طروحاته وأهدافه، أعلن ثلاثيته الأثيرة على قلب قادته ومريديه: لا للعنف، لا للتدخل الخارجي، لا للطائفية. وهو بهذه الثلاثية، حاول تقديم نفسه كحريص على السلمية، وعلى مقدرات «الوطن» سوريا. أما الاستبداد الذي يرفضه فهو يصرف في أكثر من مكان، حسب اللحظة، وحسب الحاجة، فيمكن أن يكون رفض الاستبداد اليوم، يقصد منه «الاستبداد الديني». المهم ان يبتعد هؤلاء عن الاحتكاك التصادمي مع السلطة. ولا يغير من هذه الحقيقة، قيام النظام باعتقال أو اغتيال، أشخاصا ينتمون لهذا الخط. فالمعروف أن النظام الدموي، قام بقتل واعتقال عدد من رجال النظام ذاته.

العنف الذي كان رفضه ديدن هؤلاء، فهم منه عند المتلقين عموما، إدانة العنف الدفاعي الذي قامت به الثورة بعد ستة اشهر على الأقل. خاصة وأنه في صياغته المتطورة، صار رفضا للعسكرة. وبكل وضوح أعلنوا رفض عسكرة الثورة، دون أي حل لديهم لوقف القمع الدموي للمتظاهرين السلميين في كافة مدن البلاد.

وتحمل فكرة رفض العسكرة، إدانة واضحة للثورة، باعتبارها الطرف المقصود. ففي خطابهم حول خطر العسكرة، يوجهون اللوم والنقد للكتائب الثورية المقاتلة، وقبل ظهور «النصرة والقاعدة». أما بعد ظهور هذه القوى التكفيرية، تسلحوا بوجودها ليرددوا: ألم نقل لكم؟.

في مسألة التدخل الخارجي، التي لم تطرحها أطراف المعارضة، المنادية بإسقاط النظام، إلا ببعدها المتعلق بالشرعية الدولية، ولحماية الشعب من الدمار وحمامات الدماء. وبين الخطاب الذي تقول به «قوى التغيير الالديمقراطي»، أن مايقصدونه برفض التدخل الخارجي، ذاك الذي يمكن أن يوقف جرائم النظام، لا التدخل الذي يشجع النظام على استمراره بالقتل والتدمير. فموسكو وطهران، اللتان تمدان النظام، بكل وسائل الموت والدمار، لا يشملهما مفهوم «التدخل الخارجي»، بل وهما بنظرهم، طرفان بالحل الضامن «للتغيير الديمقراطي» في سوريا؟؟!!. والمفارقة في منطق هؤلاء، في موضوع التدخل الخارجي، أن تكون تركيا، تمثل «خارجا» ومعها الدول العربية، بينما طهران وموسكو ليستا كذلك. ولا يحتاج، بل لا يحتمل، هذا المنطق أي تأويل. فهو للتطابق والانسجام مع النظام، لإرضائه، ولتحقيق فتات المكاسب داخل بنية النظام، على طريق تحقق حلهم «الديمقراطي» المنشود.

طهران وموسكو هما ضمانتان لبقاء النظام، وبالنسبة لقوى «التغيير الديمقراطي» ضمانتان للحل «السلمي المدني الديمقراطي»، الأرضية المشتركة بين النظام وبين هؤلاء، هي منع الثورة من إسقاط النظام، الذي إن سقط لامكان لهم في الواقع السياسي الجديد.

أما الطائفية والتحذير منها، فهي كلام حق ، يراد به باطلاً. لأن الطرف الذي دفع البلاد، ولا يزال إلى المسارات الطائفية، هو النظام، بطبيعته وبنيته، وجراء انسداد آفاقه في حماية وجوده، إلا بدفع الصراع إلى هذا المنحدر الخطير. ولم يقل هؤلاء ما يتوجب قوله بشكل محدد، وبالتعيين، حيث المجازر التي ارتكبتها ولا تزال أدواته، بما فيها «ميليشيات حزب الله والعباس، والحرس الثوري، وما يسمى جيش الدفاع الوطني»، تمت بخلفية طائفية بداية، ولا حقا أصبحت معلنة للملأ بعد دخول عصابات حسن نصر الله، المؤتمرة بقرار» الولي الفقيه» الإيراني.

يمكن في هذا الموضوع، صب الاتهام على « النصرة والقاعدة» وهما ليستا بريئتين، ونعتهما بالطائفية، لكن مرة أخرى، يتم الهروب من تحديد الفاعل الأول، الى من يقوم برد الفعل. زد على ذلك أن الهجمات المتعمدة والمخططة، على البيئة الحاضنة للثورة، التي تنتمي للطائفة السنية باكثريتها، لا يقابلها هجمات مماثلة، لكن هناك جرائم ثأر طائفي ترتكبها الجماعات التكفيرية بحق الأسرى من جنود النظام وميليشياته. وهي مدانة دون تردد من كتايب الجيش الحر وتنسيقيات الثورة، بينما في معسكر النظام، تقوم قيادته بإصدار الأوامر المركزية بعمليات التطهير الطائفي، وحلفاؤه الطائفيون القادمون من الخارج لا يحتاجون للأوامر، فهم بتعبئتهم الأيديولوجية الطائفية، ينفذون القتل الطائفي براحة ضمير كبيرة، ولا تتزعزع.

قوى ما يسمى» التغيير الديمقراطي»، تهرب إلى التعميم، لعدم الوقوع في الحرج، عندما يتعلق الأمربالنظام «المطلوب إجراء تغييرات ديمقراطية» لإصلاحه. وتحدد ودون أي لبس، عندما يأتي خطأ ما من القوى المناهضة للنظام، والتي تقاتل ضد هجماته.

صلب القضية، وجوهرها، ينطلق من أولاً، لا من تداعيات أولا إلى ثانيا وثالثاً..

نقطة الخلاف الجذرية والجوهرية، بين قوى الثورة وهذا التيار، ليس عسكرة أو لاعسكرة، او تدخل خارجي ولا تدخل، ولا طائفية او لا طائفية. الهدف من الثورة ونضال الشعب، هو النقطة الجوهرية، التي تتفرع عنها لاحقا، مجموعة من المواقف الفرعية، وهي غالبا يطرحها هذا التيار، لإخفاء جوهر الخلاف وعمقه. ولسوق الاتهامات حول وطنية المعاؤضة الجذرية، وعدم سلميتها، والغمز من طائفيتها.

أخيرا إن المثلث، الشعاراتي، للقوى التي تطلق على برنامجها «التغير الديمقراطي السلمي»، لا للعنف، لا للتدخل الخارجي، لا للطائفية، موجه ضمناً، وحتى علناً، للنيل من قوى الثورة، التي تتمسك بهدف إسقاط النظام، وليختبئ وراء هدفه، وبالمراوغة السياسية، ذلك الهدف الذي يحقق بقاء النظام أولا، ثم التغيير داخله، إذا أمكن ثانيا. وهناك من هم مؤمنون بهذا الخط، وهم في مركز النظام، إلا أن الأمر الأهم بالنسبة لهم يبقى: القضاء على الثورة؟!

شهداء الخبز في سوريا الأحياء والأموات

نعيم نصار

لعلها بداية جيدة أن نذكر عمال سوريا الأحياء بأن المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنصّ على أن لكل شخص حق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية وفي الحماية من البطالة.

هذه المقدمة بوابة لنعبر منها على حال شريحة من عمال سوريا المقهورين، وهم عمال الأفران الذين يعملون في الليل والنهار وفي جميع الأوقات، من أجل تأمين لقمة الخبز لجميع الناس. هؤلاء يشتغلون في مهنة شاقة، وعددهم في سوريا بحدود ال١٠٠٠٠ آلاف عامل ومع ذلك يتم التعامل معهم من خلال أنظمة عمل عفا عليها الزمن، أنظمة عمل أقل ما يمكن قوله أنها كانت أحد الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت الناس تنزل للشوارع متظاهرة مطالبة بحقوقها.

فقد نشرت صحيفة تشرين الحكومية بتاريخ ٢٠- ٦- ٢٠١٣ تحقيقا يخص هذه الشريحة من العمال (عمال الأفران)، حيث تم تسليط الضوء على أحوال هذه الشريحة من خلال تصريحات نقابية وإدارية، يتضح من خلالها مدى الظلم والقهر الذي يعيشه هؤلاء، والعنوان البارز في التحقيق هو (١٠ آلاف عامل ينتجون خبز الأمان من دون ضمان صحي واجتماعي)، وهذا جزء من حال هؤلاء، فالقارئ للتحقيق سيعثر على ظلم أفدح من حق الضمان الصحي والاجتماعي ألا وهو حق العمل الدائم نفسه، هذا الحق غير مضمون فمعظم العاملين في أفران سورية مياومون، يعني يأخذون أجرة اليوم الذي يعملون فيه فقط، فحق التثبيت هو في الأحوال العادية صعب المنال. المهندس علي إبراهيم العلي يتحدث عن ٧٠٠ عامل غير مشمولين بالتأمين الصحي، فإذا أصيب عامل بجلطة قلبية، فليس باستطاعة الجهة المشغلة تأمين العلاج اللازم له، كما أنهم لا يحصلون على حوافز إنتاجية، مع العلم أن المخابز الاحتياطية قطاع مشترك. المهندس عثمان حامد مدير المخابز الآلية يتحدث عن ١٥٠٠ عامل يعملون بصيغة عقد مؤقت، يعني أن هؤلاء يمكن صرف أي عامل منهم بلحظة. وهؤلاء غير مشمولين بالتأمين الصحي أيضا، وأضاف أن ما تحتاجه المخابز من عمال يتم تأمينه عن طريق صيغة (مذكرة تشغيل) حيث يتم جلب عمال للعمل لمدة ٩٠ يوم فقط. و(بدورنا نعتقد أن السيد حامد لم يتجرأ على القول: وبعدها يتم الاستغناء عنهم، حتى لايطالبوا بالتثبيت). وحول العمل الإضافي يتحدث حامد عن القانون الذي لايتيح للعامل الحصول على أكثر من ٥٠٪ من أجره الشهري وهؤلاء العمال يحصلون على كامل أجرهم الإضافي من الأيام العشر الأولى بالشهر.

إذا معظم العاملين بالمخابز والأفران في سوريا بدون ضمان صحي وضمان اجتماعي، وقبل كل شيء معظم العاملين لا يملكون حق التثبيت.

يذكر التحقيق أيضا أن اجتماعا نوعيا (كلمة «نوعي» اصطلاح خاص بحكومة الحلقي) حصل بين النائب الاقتصادي في حكومة النظام (قدري جميل) وبين الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والتبغ والتنمية الزراعية الذي يترأسه (إبراهيم عبيدو) وهي الجهة النقابية الخاصة بعمال الأفران، حيث توصل الاجتماع إلى قرارات هامة تخص حقوق العاملين الضائعة في المخابز والأفران، لكن عدة شهور مضت

واتضح بعدها أن كل ما تمخض عنه الاجتماع من قرارات كان حبرا على ورق، وعندما طالب الاتحاد من جديد باجتماع آخر تعذر تحقيقه بحجة مشاغل النائب الاقتصادي.

والخلاصة أن حق هؤلاء العاملين الذين يعملون في شروط عمل مجحفة وصعبة، ضائع بين مذكرات الاجتماعات وتصريحات إداراتهم ونقابتهم التي تتحدث عن إنجازات حققها قطاع المخابز في ظل ما يسمونه (أزمة) يمر بها البلد. والقارئ السوري سيعلق علينا قائلا: ومن هو العامل الذي يحصل على حقوقه كاملة في ظل نظام بشار الأسد ومن قبله نظام الأب؟ والجواب أن هذا النظام لم يجلب لعموم العاملين سوى الفقر والجوع في مختلف المؤسسات العامة والخاصة. ونكاد نجزم أن الضمان الصحي غير متوفر عند ٨٠٪ من العاملين المثبتين في القطاع العام، وكذلك الأمر مع العمال في القطاع الخاص.

وإذا كان النائب الاقتصادي (قدري جميل) القادم من مدرسة شعارها (المنجل والمطرقة) الموجود على رأس صحيفته (قاسيون) لم يرد على مطالب عمال الأفران المحقة، فكيف سنصدقه في قضايا أخرى اقتصادية ومعيشية تخص حياة الملايين من السوريين؟

ومن المفيد أن نذكر أنه يتبع للشركة العامة للمخابز الآلية ١٣١ مخبزاً تحتوي على ٢٤١ خطاً إنتاجياً يشغلها ٩٤٨٠ عاملاً ينتجون مليون طن من الخبز سنوياً في ظل ظروف عمل صعبة راح ضحيتها ٤٣ عامل. إنتاج الخبز يتم عبر ثلاث جهات- المخابز الآلية – لجنة المخابز الاحتياطية- والقطاع الخاص. قبل الثورة كان القطاع الخاص ينتج ٦٥٪ من الخبز والبقية مناصفة بين المخابز الاحتياطية والمخابز الآلية، بعد الثورة أصبحت تنتج المخابز الآلية والاحتياطية ٦٠٪ من إنتاج الخبز رغم توقف بعض خطوطها الإنتاجية بسبب الظروف الحالية.

هذا هو حال عمال الأفران في المناطق التي يسيطر عليها النظام، ولكن السؤال المروع ماهو حال الأفران عموما في المناطق الثائرة؟

وهنا نصل إلى الكارثة الدموية التي نعيشها منذ عامين ونصف مع نظام لايجيد سوى القتل والقصف، فإذا كان كل عمال المخابز بدون ضمان صحي واجتماعي فإن عمال المخابز في المناطق الثائرة ومعهم البشر الذين يشترون الخبز مشاريع شهداء وبالتالي يظهر الحديث المطلبي ومعاناة العاملين بمثابة رفاهية أمام موت محقق حصل في الكثير من المناطق، فقد نشرت الهيئة العامة للثورة السورية منذ عدة أشهر تقريرا حول قصف الأفران من قبل قوات النظام السوري الذي نوع من أشكال أسلحته في القصف، حيث قصف ١٦ مرة بالطيران أفران، و قصف ٥ مرات بالهاون على الأفران، و٥ مرات كان القصف صاروخيا. ويوضح التقرير أن أفران حلب استهدفت ٢٦ مرة، حمص ١٩ مرة، ادلب ٨ مرات، دمشق ١٦ مرة، دير الزور ٦ مرات، درعا ٦ مرات. وكانت الحصيلة العامة للشهداء جراء قصف الأفران هي ٣٩١ شهيد بينهم ٣٨ طفل، والمؤكد أن بين هؤلاء عمال أفران، إضافة إلى ٦٠٠ جريح. وشمل القصف ٨٤ فرن.

أكبر ضحايا في قصف الأفران كان في حلفايا بريف حماه، فكانت الحصيلة استشهاد ٩٣ مدني، وكانت البداية من جسر الشغور وذلك أثناء الحملة العسكرية على المدينة في عام ٢٠١١ حيث حرقت قوات النظام الفرن الآلي في المدينة. والواضح أن سياسة النظام الأولى الخاصة بحقوق العمال الضائعة والتي تجعل الحياة في أي مكان عمل جحيما لا يطاق، تكمل سياسته العسكرية الأمنية التي ما انقطع عنها يوما، لكنها في الثورة السورية ظهرت بكامل عدتها وعديدها. وفي الحالين وفي ظل هذا النظام لدينا شهداء أحياء وشهداء أموات يقتلهم النظام كل يوم.

أوقفوا عمليات إعدام المدنيين خارج نطاق القضاء التي ترتكب بهدف تحقيق مكاسب عسكرية

منظمة العفو الدولية- أمنيستي

صرحت منظمة العفو الدولية أن المدنيين المقيمين في محيط قواعد مقاتلي المعارضة بمحافظة طرطوس يواجهون خطر التعرض لإعدامات دون محاكمة على أيدي القوات الموالية للحكومة. وتحث المنظمة الحكومة السورية على أن توقف فوراً جميع عمليات الإعدام التي تتم خارج نطاق القضاء، وذلك في أعقاب قتل ١٣ من أفراد أسرة واحدة في قرية البيضاء. وفي معرض تعليقه على هذه التطورات، قال مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية، فيليب لوثر: «إنه لأمر يبعث على عظيم الأسى أن نرى مقتل ١٣ مدنيا، بينهم نساء وأطفال، ينتمون إلى عائلة واحدة من قرية واحدة». فلقد عُثر في عطلة نهاية الأسبوع الماضي على جثث ثلاثة أشقاء خارج منزلهم في إحدى قرى غربي سورية، وقد بدت عليها آثار إصابات بعيارات نارية. كما عُثر على أربع نساء وستة أطفال تتراوح أعمارهم بين سنتين و١٣ سنة قتلى داخل المنزل أيضاً. ولقد وقعت عمليات القتل بعد فترة وجيزة من اشتباك القوات الموالية للنظام مع مقاتلي المعارضة على مقربة من منزل الأسرة المنكوبة. وجاءت الحادثة بعد مرور ثلاثة أشهر على عمليات قتل جماعية قضى فيها أكثر من ٢٥٠ مدنياً في مايو/ أيار الماضي في نفس القرية، وفي مدينة بانياس القريبة.

وأضاف فيليب لوثر قائلاً: «يثير هذا الأمر بواعث قلق خطيرة حيال احتمال أن يكون استهداف مدنيّ البيضاء وبانياس، وخصوصا أولئك منهم المقيمين على مقربة من أماكن تواجد مقاتلي المعارضة، تكتيكاً تم اتباعه عن عمد بهدف إجبار أكبر عدد ممكن من المدنيين على النزوح في سبيل إضعاف موقف مقاتلي المعارضة وتركهم دون غطاء أو دون قاعدة محلية توفر الدعم والمساندة لهم». تدعو المنظمة إلى وقف جميع الهجمات التي تُشن على المدنيين بهدف تحقيق مكاسب عسكرية على حساب المعارضة. كما تحمّل المنظمة السلطات السورية المسؤولية المباشرة عن الانتهاكات التي يرتكبها عناصر الميليشيات التي تدعمها الحكومة. وخلصت الأبحاث التي أجرتها المنظمة في الواقعتين بتاريخ ٢، و٣ مايو الماضي إلى أنّ القوات الموالية للنظام كانت وراء مقتل ما لايقل عن ١٣٨ شخصاً في بانياس و١٣٠ آخرين في البيضاء. وبحسب إفادات الضحايا وروايات شهود العيان التي قامت المنظمة بجمعها، فلقد قام المهاجمون بمداهمات من منزل لآخر لاعتقال سكان البيضاء وبانياس. وأوقفوا الرجال العزل والنساء والأطفال في الشارع قبل أن يقوموا بإطلاق النار عليهم من مسافة قريبة. فيما أُطلقت النار على آخرين داخل منازلهم. ووصفت امرأة قُتل زوجها واثنان من أبناءها في البيضاء كيف قام ١٠ رجال يرتدون زيا عسكرياً باقتحام باب منزلها. وقام أحدهم بطعن زوجها بحربة. وكرروا تهديداتهم لها باغتصابها فيما سُحب ولداها وزوجها وآخرون إلى الخارج قبل أن يُقتلوا رميا بالرصاص في الشارع. وقال أحد الناجين: «لقد أوسعونا ضربا إلى درجة أنني اعتقدت أنني قد أوشكت على الموت». ثم أخبر الناجي المنظمة كيف تم رشهما بمادة الوقود وأُضرمت النار فيهما: «أحضروا زجاجة بسعة لترين تحتوي على مادة الوقود، وقاموا بسكب محتوياتها على جسد لؤي وأضرموا النار فيه ... وفي غضون ثوانٍ قليلة أطلقوا النار على رأسه أثناء سقوطه على الأرض قبل أن ينهار بشكل تام. وظلت كمية قليلة من الوقود في الزجاجة فقاموا بسكبها عليّ وأضرموا النار في جسدي .. لقد اشتعل جسمي ... وبدأت أنزع ملابسي، سترتي ... ثم بدأت أركض باتجاه المزارع... ثم شرعوا بإطلاق النار باتجاهي ... وظللت أركض وأركض ... ولا أعلم كيف نجوت.» وأما في قضاء رأس النبعة ببانياس، فلقد وصف شهود عيان مشاهدتهم لجثث مكدسة فوق بعضها في الشوارع، وكيف كانت القوات الموالية للنظام بجمع المدنيين واعتقالهم. قال أحد السكان أنه

شاهد إحدى العائلات التي تضم امرأة وطفلين، وقد تكوم أفرادها فوق بعضهم البعض عند زاوية أحد الجدران قبل أن يفتح عناصر القوات الموالية للنظام النار باتجاههم. ويظهر أن جثثهم قد أُحرقت فيما بعد.

وأضاف لوثر قائلاً: «يظهر أن القوات الموالية للنظام تستهدف مدنيي تلك المنطقة مع إفلاتها التام من العقاب». خاتماً تعليقه قائلاً: «يجب منح محققي الأمم المتحدة إمكانية الدخول فوراً إلى سورية من أجل التحقيق في جميع عمليات قتل المدنيين التي وقعت منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١١». للإطلاع:

http://www.amnesty.org/ar/news/syria-civilians-killed-2013-07-25

رئيس لجنة للأمم المتحدة المستقلة يناشد الدول الأعضاء إنهاء المذبحة في سوريا

الأمم المتحدة

فيما تتواصل «الجرائم التي تهز الضمير» في سورية، ناشد رئيس لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الذي عينته الأمم المتحدة الدول الأعضاء التصرف بحزم ووضع حد لأعمال العنف والمذابح التي اجتاحت البلاد لأكثر من عامين. وقال باولو سيرجيو بينيرو، رئيس اللجنة في الإحاطة التي قدمها إلى الجمعية العامة»: (إنّنا لا يمكن أن نستمر في تلاوة سلسلة الانتهاكات والتجاوزات دون تسجيل تأثير يذكر سواء على الأطراف المتحاربة داخل سوريا أو تلك التي تمشي في أروقة السلطة. وأضاف أنه لا يكفي أن نشعر بالفزع). وأضاف: (لقد حان الوقت لتقوموا بواجبكم لمنح سوريا سلاماً عادلاً ودائماً). تضم اللجنة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١١، أيضا كارين أبوزيد، وكارلا ديل بونتي وفيتيت مونتاربورن. وقد تم تكليفها بالتحقيق في، وتسجيل، جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان خلال النزاع في سوريا. قدمت اللجنة حتى الآن عشرة تقارير وتحديثات حول أوضاع حقوق الإنساني في سوريا، تضمنت الخطوط العريضة لسلسلة من «الجرائم التي هزت الضمير» والتي أصبحت واقعا يوميا مروعا للمدنيين، الذين يتحملون وطأة الصراع منذ أكثر من عامين، والتي تشمل القصف العشوائي والقصف الجوي، والاختفاء، والتعذيب، والعنف الجنسي، والمذابح.

وقد قتل أكثر من ١٠٠،٠٠٠ شخص منذ بدء القتال بين قوات الحكومة السورية وجماعات المعارضة التي تسعى للإطاحة بالرئيس بشار الأسد. وفرّ ما يقرب من مليوني شخص إلى الدول المجاورة بينما نزح أربعة ملايين داخليا. وأشار «بينيرو» إلى أنّ أولئك الذين يستمرون في انتهاكات حقوق الإنسان لا يبدو أن لديهم أي خوف من المساءلة في المستقبل. في الواقع، لم يترك تسليط الضوء على سلوكهم غير المشروع أي نوع من التأثير ليوقفوا هذه الانتهاكات أو حتى العمل على التخفيف من وقوعها.

مضيفاً: (إنّ غياب اتخاذ إجراءات حاسمة، من قبل المجتمع الدولي ككل، عزّز ثقافة الإفلات من العقاب التي تطورت في سوريا في الوقت الراهن).

للإطلاع:

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=19068#.Ufz319LziiY

ديمقراطية بلا ديمقراطيين

ياسر عطا الله

تتوزع معظم الآراء حول الشأن المصري على موقفين حادين:

أحدهما يستنتج أن الديمقراطية لا تتسع للإسلاميين، الذين تنطوي أدبياتهم على ما يتنافى مع هذه الديمقراطية، وبالتالي فلا بد من العودة إلى ما كان سائداً من العلمانية الصارمة التي تحرم دخول الأحزاب الدينية ميدان السياسة.. أصحاب هذا الرأي يلحون على ما يرونه قاعدة ذهبية: الإسلام السياسي يستخدم صندوق الاقتراع للوصول إلى الحكم، ولكنه، وما أن يصل، حتى ينقلب على شرعية الصندوق ويلغيها تماماً، وهكذا فالانتخابات الأولى التي يفوز بها الإسلاميون تكون هي الأخيرة..

هؤلاء لا يكتفون بالتهليل لما فعله الجيش المصري مؤخراً، بل ويمنحون الشرعية، بأثر رجعي، إلى ما فعله الجيش الجزائري ضد الإسلاميين هناك، وإلى ما فعلته السلطة الفلسطينية بحكومة حماس..

الرأي الآخر يكتفي بإدراج ما فعله الجيش المصري في باب الانقلابات العسكرية، التي اعتادت أن تكون العصا السحرية في منطقتنا منذ عرفنا الاستقلال عن دول الانتداب.. وهنا أيضاً تحضر التجربتين الجزائرية والفلسطينية، حيث ما إن وصل الإسلاميون إلى الحكم عبر انتخابات شرعية ونزيهة حتى انقض (العلمانيون) عليهم وعلى الديمقراطية نفسها..

يستنتج أصحاب هذا الرأي أن العسكر، الذين يحكمون بلداننا منذ استقلالها، لا يمكنهم القبول بالديمقراطية، وكذلك فإن العلمانيين، الذين يعيرون الإسلاميين بمعاداة الديمقراطية، هم في الواقع أكثر عداء للديمقراطية، وذلك عندما يقبلون فقط بالانتخابات التي توصلهم هم إلى الحكم، وينقلبون على تلك التي تأتي بخصومهم.

ينطوي كل من الرأيين على جانب من الحقيقة، فالإسلاميون، على ما ظهروا في تونس ومصر، لم يبدوا النضج الكافي لاستيعاب الديمقراطية، ولقد خلطوا بين السيطرة على السلطة وبين السيطرة على الدولة نفسها، دون أن يأخذوا بنصيحة أردوغان التي وجهها لإخوان مصر بعد فوزهم بانتخابات الرئاسة: «تذكروا أنكم حزب ديني يحكم دولة يجب أن تبقى مدنية»..

المدنيون (ليبراليون وعلمانيون ويساريون..) لم يكونوا أفضل حالاً، فبدوا نافذي الصبر في مصر إزاء ما وصفوه باستبداد الإخوان، ولم يستطيعوا الاستمرار في النضال السلمي، ليقعوا في خطأ أسلافهم من قوميي الخمسينات والستينات، عندما استسهلوا اللجوء إلى عصا الشرق السحرية: العسكر. بتقاطع الرأيين نحصل على صورة غير مشرقة، فالديمقراطية لا تزال تحبو في بلادنا. حوامل الديمقراطية ضعيفة، والثقافة الديمقراطية لا تزال هشة.

إننا نطلب الديمقراطية ولكننا بعيدين عن أن نصبح ديمقراطيين. ما يهمنا هو انعكاس المجريات المصرية على الشأن السوري.

لقد تأذى الإخوان السوريون بفعل ما حدث لأشقائهم في مصر، إذ صاروا محاصرين بالاتهامات نفسها التي تحاصر إخوان مرسي، كما أنهم فقدوا الدعم الدولي والإقليمي وخسروا التقارب الأمريكي مع مشروعهم.. هكذا جاء (المدنيون) ليحتلوا مكانهم في الائتلاف، ولكن دون حاجة إلى انقلاب عسكري هنا، ما يدفع بسؤال مهم إلى الواجهة: هل سيرد المدنيون على الإخوان بالمنطق نفسه القائم على الإقصاء والاستئثار؟

ربما يكون الدرس المستفاد من مصر هو أن لا مجال للعودة إلى الوراء. لا يمكن إقصاء تيار كامل أياً كان انتماؤه وفكره، ولن ينجح مرة أخرى تفصيل الحياة السياسية على مقاس أحد.

لن تمضي الثورة قدماً إلا بكل مكوناتها، ولن نصل إلى الديمقراطية المنشودة إلا عندما نصبح جميعاً ديمقراطيين.

عملاء الأنظمة العربية

محمد سليم

لاقت النسخة العربية من كتاب (الحرب الباردة الثقافية) رواجاً كبيراً في مطلع العقد المنصرم.

مؤلفة الكتاب، فرانسيس ستونز سوندرز، بذلت جهداً خارقاً في نبش الآلاف من الوثائق التي تعود إلى زمن الحرب الباردة، لتكشف كيف تلاعبت أصابع الاستخبارات العالمية (سي أي ايه، وكي جي بي خاصة) بالمثقفين، واستخدمتهم في الحرب الأيديولوجية التي كانت مستعرة بين معسكري ذلك العصر.

برتراند راسل، آرثر شيلزنجر، آرثر كويستلر، سيدني هوك، أشعيا برلين.. هؤلاء، مع أسماء أخرى كثيرة، كتبوا ونشروا وحاضروا تحت رعاية المخابرات المركزية الأمريكية، وتلقوا أموالاً منها. بعضهم كان لا يعلم، وبعضهم كان يعلم ويدعي أنه لا يعلم، وبعضهم كان يعلم ويفاخر بأنه يعلم..

منظمة (الحرية الثقافية)، التي جمعت كبار المثقفين الأمريكيين والأوربيين من أجل مجابهة الخطر الشيوعي الشمولي على حرية الفكر والثقافة، كانت في الحقيقة الذراع الثقافي لـ (CIA).

مجلات (انكاونتر) و(القرن العشرون) و(البرهان).. كانت ممولة كلياً أو جزئياً من المخابرات المركزية.

على الضفة الأخرى من الصراع، كانت المخابرات السوفييتية تملك عملاء من المثقفين أيضاً.

كتاب ومفكرون وصحفيون وموسيقيون، روس وبلغار وبولونيون، بل وأوربيون وأمريكيون، كانوا يعملون وفق التعليمات الحزبية، ويروجون للستالينية. بالطبع، مقابل ثمن أقل، وهوامش حرية أضيق من تلك التي تمتع بها نظراؤهم الغربيون.

ولماذا نستحضر هذا الكتاب، وهذه الوقائع الآن؟

لا تزال المواقف السلبية التي أبداها الكثير من المثقفين والفنانين العرب إزاء ثورات الربيع العربي، تثير الحيرة والاستهجان.

تتجه كل الإجابات نحو التفسيرات الأيديولوجية والثقافية والطبقية.. فيما يتم تجاهل التفسير الأكثر بساطة ومباشرة، وهو ارتباط بعض هؤلاء المثقفين والفنانين بالأنظمة العربية وأجهزة استخباراتها.

لا نرغب في أن نقع أسرى لنظرية المؤامرة ذات الشعبية الواسعة في بلادنا، ولكننا أيضاً لا نرغب في أن نكون أبرياء إلى درجة السذاجة فنتجاهل وقائع تفقأ العين..

لا شك أن أجهزة الاستخبارات العربية كانت أقل مهارة من مثيلاتها في العالم، وهي لم تمتلك وسائل الإقناع ولا الإغواءات الكافية، والأهم أنها لم تكن تملك أي استراتيجيات ثقافية أو حتى دعائية، ولذلك فهي اهتمت بتجنيد المخبرين وكتبة التقارير والشبيحة (البلطجية) أكثر بكثير من اهتمامها بتجنيد مثقفين وفنانين..

ومع ذلك فقد كان صعباً على أجهزة الأمن، التي ابتلعت المجتمعات العربية برمتها، أن تنأى عن دائرة الثقافة والمثقفين، وبعد نصف قرن من تربعها على صدور العباد، كان طبيعياً أن تفرز آثار ثقافية وفنية، وأن تخرج من تحت يديها حفنة من محترفي الثقافة والفن.

وإذا كنا نحتاج إلى كتاب، مثيل لكتاب سوندرز، يوثق العلاقة بين أجهزة المخابرات العربية والمثقفين العرب، فإننا، بانتظار مثل هذا الكتاب، نستطيع الاعتماد على وقائع كثيرة هي بمثابة السر الذي يعرفه الجميع.

ماذا نتوقع، مثلاً، من شاعر سوري كبير أدمن معارضة النظام في النهار والعشاء على موائد ضباط المخابرات في الليل؟! كيف سيكون موقفه من الثورة؟

ماذا ننتظر من مطربة سورية (كبيرة) تربت في حضن سرايا الدفاع، وبدأت شهرتها كمغنية خاصة لـ (الرفاق المظليين)؟!

وماذا ننتظر من ممثلة سورية ـ مصرية تعيشت على كوبونات (القائد الضرورة) صدام حسين؟ أليس طبيعياً أن تستغيث اليوم بالكيماوي الذي «يجب أن يستشيط غضباً»؟

بالتأكيد هذا ليس سبباً وحيداً، وليس كل المثقفين والفنانين المعادين للثورة هم من المرتبطين بالأنظمة. هناك بالفعل أسباب أخرى تتعلق بالأيديولوجيا والانتماء الديني والطبقي.. ولكن هذه الأسباب المتعددة يجب ألا تحجب عنا السبب الذي نحن بصدده: العمالة.

لقد درجت الأنظمة العربية على اتهام خصومها من المثقفين بالعمالة للإمبريالية والصهيونية. وحساسيتنا إزاء هذه التهمة المجانية يجب ألا تعمينا عن حقيقة وجود مثقفين عملاء بالفعل.. ولكن لهذه الأنظمة نفسها.

حرية – العدد (٤٨) ٢٠١٣/٨/٥

هل نحن قاب قوسين من دولة كردية في سوريا؟

هشام القاسم

منذ عودته من تركيا وصالح مسلم، رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، يجاهد لتبديد الحديث عن دولة كردية مرتقبة في سوريا.

يقول مسلم إن مشروع «الإدارة المدنية الانتقالية» لا يعدو كونه إدارة لشؤون المجتمع، نافياً وجود أي نزعة انفصالية لدى الأكراد السوريين.. وكل ما هنالك «أن يقوم الشعب بإدارة أموره بنفسه إلى أن يتم تحرير سوريا بشكل كامل وبناء دولة مستقلة جامعة لكل أبنائها». ويؤكد مسلم: «نبحث عن حل للقضية الكردية ضمن القضية السورية العامة لنصل إلى بلد متعدد وديمقراطي، مع تأكيدنا على الالتزام بوحدة الأراضي السورية».

قلائل هم الذين يصدقون رئيس الاتحاد الديمقراطي (ب ي د) في تصريحاته الأخيرة، لا سيما مع وجود هوة واسعة بين الكلام والسلوك على الأرض. أما الزيارة إلى تركيا فلم تنجح في تبديد الشكوك بل على العكس زادتها حدة وكثفت ظلالها. يقول مراقبون إن تركيا لم تستدع مسلم (وهي بادرة غير مسبوقة) إلا بعد أن تأكدت من وجود نوايا حقيقية لإنشاء دولة كردية على حدودها الجنوبية، وهو ما ظل لعقود طويلة خطاً تركياً أحمر، ومع أن نتائج الزيارة بقيت طي الكتمان إلا أن الزيارة بحد ذاتها تعد مؤشراً بالغ الخطورة. ما الذي سمعه مسلم في تركيا؟ هل تلقى وعداً بدعم مشروع الدولة الكردية؟ أم أنه تلقى إنذاراً بسحب المشروع من التداول؟

غير أن المصدر الأساسي للشكوك يبقى (الاتحاد الديمقراطي) نفسه، فهو، وإن نفى قادته ذلك، الفرع السوري من حزب العمال الكردستاني، ذي الصبغة القومية المتطرفة، والذي تنطوي أدبياته على نزعة انفصالية، وهدف أسمى هو دولة كردستان الكبرى.

تأسس الـ (ب ي د) عام ٢٠٠٣ على أيدي مجموعة من القوميين الأكراد، وفي المؤتمر الرابع للحزب (أيلول ٢٠١٠) انتخب صالح مسلم رئيساً. ومثلما هو حال (العمال الكردستاني)، فإن الحزب الجديد سرعان ما جمعته علاقة وثيقة بالنظام السوري، بل إن البعض يعتبر الحزب مجرد واحدة من أوراق اللعب المحلية والإقليمية التي يخبئها النظام في جعبته.

مع انطلاق الثورة السورية، انضم (ب ي د) إلى هيئة التنسيق المعارضة، دون أن يكسبه ذلك سمعة الثورية، فيما أكسب هو الهيئة سمعة رديئة، لا سيما مع توفر معلومات عن تزويده النظام بالكثير من الشبيحة في المناطق الكردية وفي دمشق.

بعيداً عن الـ (ب ي د) فإن علاقة الثورة السورية بالأكراد قد شابها الالتباس مبكراً. أكراد كثر انضموا إلى صفوف الثورة، البعض أسس تنسيقيات كردية، والبعض الآخر انخرط إلى جانب بقية مكونات الشعب السوري في تنسيقيات وطنية. ولكن هذا كان جزءاً من المشهد فقط، إذ أخذ معارضون وناشطون على غالبية الأكراد اكتفاءهم بمظاهرات رمزية، وتقنينهم للتأييد والانخراط، الشيء الذي أوحى بأنهم يتصرفون وفق حسابات خاصة، وكأنهم طرف ثالث في الأزمة.

بالمقابل يأخذ أكراد على المعارضة السياسية أنها تعاملت مع قضيتهم بمنطق النظام نفسه، ويقول هؤلاء إن الثورة، عندما صارت مسلحة، فإنها حولت الثوار إلى شراذم مناطقية وجهوية، فتلاشت شعارات الوحدة الوطنية، وطغت الحسابات المحلية الخاصة، وهذا ما أيقظ الشقاق الكردي العربي وجعل كلاً من المكونين يتعامل بحذر مع الآخر..

وكانت نقطة الصدام الأولى في الشيخ مقصود بحلب، عندما تصدى مسلحون أكراد موالون للنظام لعناصر من الجيش الحر، ثم تفجرت العلاقة مع دخول جبهة النصرة، وبعدها (دولة العراق والشام الإسلامية)، إلى مناطق محاذية للتجمعات الكردية، حيث نشبت حرب، لا تزال مستمرة، بين المكونين الكردي والإسلامي الجهادي.

لا يستطيع أحد أن يعطي رقماً دقيقاً عن عدد الأكراد في العالم، وكل ما يذكر في هذا المجال هو مجرد تقديرات، ذلك أن البلدان التي يوجد فيها الأكراد (تركيا وإيران والعراق وسورية) لا تقدم إحصائيات تتضمن الأصل الإثني أو الديني للمواطنين. في سوريا تقدر السلطات عدد الأكراد بمليون نسمة، بينما تتراوح تقديرات الأكراد أنفسهم بين مليونين ومليونين ونصف. تتوزع التجمعات الكردية في سورية على ثلاث مناطق رئيسية، المنطقة الأولى: شمال شرق سورية (القامشلي، الحسكة، عامودا، القحطانية، المالكية، عين العرب)، والمنطقة الثانية في عفرين (جبل الأكراد) شمال حلب، وهاتان المنطقتان تقعان على الحدود السورية التركية، والسورية العراقية، أما التجمع الثالث فهو في مدينة دمشق (حي الأكراد)، إضافة إلى ذلك هناك أكراد يعيشون في مدن سورية مختلفة مختلطين بالسكان الآخرين دون أن يشكلوا تجمعات أو أحياء محددة خاصة بهم.. ومثل غيرهم من أكراد الدول المجاورة، فقد عانى الأكراد السوريون من تمييز ضدهم، ولم تعترف الحكومات المتعاقبة بخصوصيتهم الثقافية واللغوية، بل إن معظمهم ظل لعقود طويلة محروماً من الهوية السورية.

إضافة إلى حزب الاتحاد الديمقراطي، يضم المشهد السياسي الكردي أكثر من ١٢ حزباً رئيسياً، أبرزها: الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي)، الذي انقسم في نهاية الثمانينات من القرن الماضي إلى جناحين: جناح الدكتور عبد الحكيم بشار، وهو قريب من الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، وجناح نصر الدين إبراهيم، الذي يعتبر أكثر اعتدالاً. الحزب اليساري الكردي وهو حزب علماني تأسس في العام ١٩٦٥. اليكيتي وهو حزب يساري التوجه. حزب آزادي وهو أيضاً علماني وذو ميول يسارية.. وقد انخرطت هذه الأحزاب في ائتلاف عريض هو المجلس السياسي الكردي في سوريا الذي تأسس في العام ٢٠٠٩. هناك أيضاً حزب الوحدة الديمقراطي، والحزب الديمقراطي التقدمي اللذان شكلا معاً المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا.

وتيار المستقبل الكردي الذي كان يقوده مشعل التمو قبل اغتياله. ورغم الخلافات بين هذه الأحزاب حول العديد من الملفات، إلا أنها اتخذت موقفاً موحداً ضد الجماعات الجهادية المتشددة التي تخوض مواجهات مع المقاتلين الأكراد، وصارت (لجان حماية الشعب الكردي) موضع إجماع تقريباً، وكذلك فقد أعلنت تيارات وأحزاب كردية عديدة تأييدها لفكرة (إدارة ذاتية لإقليم غرب كردستان)، فهناك إلى جانب الاتحاد الديمقراطي، حزب يكيتي، وحزب اليسار الكردي، إضافة إلى واحد من شيوخ عشيرة طي في المنطقة..

مشروع الإدارة الذاتية يقتضي وجود حكومة كردية مؤقتة تهيئ لانتخابات ديمقراطية بحسب دستور مؤقت، ومن المفترض أن تمتد حدود سيطرة الحكومة المزمع إعلانها من المالكية شرقًا إلى أجزاء من حلب غربًا، وتشمل القامشلي وريفها وصولًا إلى مدينة الحسكة، مع ترجيح أن تكون القامشلي هي العاصمة.. فهل نحن قاب قوسين من دولة كردية منفصلة عن سوريا؟

الإجابة مرتبطة بما ستؤول إليه الأمور في سوريا برمتها، فإذا ما استمر الانزلاق إلى السيناريو الأفغاني، حيث أمراء الحرب يتنازعون السيطرة على الأرض، فإن الدولة الكردية ستغدو أمراً واقعاً، أما إذا استطاع المجتمع الدولي التوصل إلى حل سياسي قريب، يفرضه بالقوة، ويفضي إلى دولة سورية واحدة مدنية وديمقراطية، فالمرجح أن تنحسر فكرة الانفصال الكردي، لاسيما أن كردستان سورية، إلى جانب كردستان عراقية، لا تزال تجابه بأعداء محليين وإقليميين كثر.

خطاب النازية يصدح عالياً في سوريا... !!

مهيار الفارس

رسالة موجهة إلى الرئيس السوري بشار الأسد تناقلتها صفحات موقع «الفيسبوك» خلال الأيام الماضية، تنص: (سيدي الرئيس.. لا نريد بيوتنا بل نريد سوريتنا، لا نريد أنجاساً يبكيهم البعض لأنهم من الشعب السوري، أسقطوا الجنسية السورية، علقوا المشانق في الساحات.. نريد قصف كل منطقة فيها إرهابي، ولو مات آلاف المدنيين، كل من بقي من المدنيين في المناطق تلك، هو حاضن ومتواطىء، لن تنتهي الحروب بدون دم وقتل وتنكيل.. يكفي صبراً، أحرقوا الأرض بمن فيها لتتعمد سوريا بالدم كي تجتاز أزمتها.. لا تهادنوا مع القتلة ومن احتضنهم! لا ترحموا كل من قدم طعاماً أو ماءً أو ضماداً أو مأوى أو سلاحاً لخنازير الزنا وزعران النكاح وحثالة المتأسلمين.. أما آن للكيماوي أن يستشيط).

أثارت الرسالة الصادرة عقب الأحداث الأخيرة في مدينة «خان العسل» بتاريخ ٢٧ تموز وراح فيها قرابة المئة سوري عاصفة إعلامية واجتماعية، خاصة وأنها نُشرت على الصفحة الشخصية على «فيسبوك» للفنانة السورية «رغدة». من جهتها نفت «رغدة» أن تكون قد وجّهت مثل هذه الرسالة التي نُشرت على صفحتها الشخصية على «فيسبوك»، في حين أنّ أدمن (مسؤول) صفحتها «ناتالي صباغ» وقّعت الرسالة باسمها «ناتالي صباغ» ونشرتها على صفحة الممثلة السورية «رغدة» المعروفة بمواقفها العلنية شديدة التأييد للنظام والرئيس السوري. الأسوأ أنّ رسالة مُشابهة وجّهتها إلى الرئيس «بشار الأسد» ممثلة سورية أخرى أقل شهرة وحضوراً على الساحتين الفنية والسياسية هي «رباب مرهج»، وبحسب صحيفة «الأخبار» اللبنانية لم تنف الممثلة رسالتها تلك.

إلى اليوم لم يصدر أي اعتذار رسمي من المدعوتين «ناتالي صباغ» أو «رباب مرهج»، أو حتى من قبل «رغدة» التي لم تحذف الرسالة من صفحتها كذلك. ومن جهتها لم تعلن الحكومة السورية عن إجراءات رسمية بحق دعوة علنية للقتل والتحريض الطائفي وجّهت إلى شخص رئيس الجمهورية بحق مواطنيه. دعوة لا يُمكن سوى أن توصف بالنازية، تعيد إلى الأذهان صور مجازر «جمال باشا السفّاح»، وتضع أمام كل قارئ لنص هذه الرسالة جمع أسئلة حول الإنسان والإنسانية ومعنى الحضارة والوحشيّة. ففي العبارات من حقد وعنف لفظي ودعوة صريحة للقتل ما يجعل من نص الرسالة عملاً ينتهك جميع مواثيق حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وحتى الشرائع السماوية.

كلمات أطلقها فنان سوري، موقعة باسم فنان آخر، تعيد كذلك إلى الأذهان جميع الأسئلة التي بحثت في دور المثقف وموقفه من الأحداث السورية التي انطلقت ثورة سلمية، وغدت اليوم حرباً أهلية وفق تعريف الأمم المتحدة. فهل يحق لشخص رباب مرهج، أو يحق لها كفنانة ومثقفة سورية كما تقدّم نفسها أن تطلق العنان لوحشيتها الفردية، أن تنتهك بشكل يتنافى وألفي سنة من تطوّر الحضارة البشرية أو محاولتها التطوّر حق آلاف المدنيين بالحياة، وتطالب بكل انعدام إنساني بإلغاء حق كل إنسان بالعلاج والغذاء؟! هل يكفي محاسبة أمثال رباب مرهج اجتماعياً وفكرياً وثقافياً وإنسانياً وتاريخياً بصفتها الفردية أم كذلك من منطلق الزاوية التي أكسبتها قوّة صوتها وهي دورها كفنانة يُفترض بها امتلاك خطاب فكري وإنساني أسمى من أزيز الرصاص وضربات الدم؟! أم أنّ علينا الاعتراف أنّ الفنان إنسان في النهاية، وكما عرف التاريخ السياسي قيادات عسكرية وسياسية لا تمت للإنسانية بصلة، حفظ التاريخ أسمائها بحروف كُتبت من دم وصرخات الموت لضحايا المجازر الجماعية، يمكن للتاريخ الفني أن يعرف شخوصاً مرضى بوحشيتهم وانعدام اقترانهم بالإنسانية سوى من حيث الشكل الخارجي؟!

يبقى أسوأ ما في الأمر بأكمله، وأكثر ما يؤلم هو الترحيب الذي حظيت به الرسالة من بعض الصفحات على موقع «فيسبوك» للمؤيدين لسياسات النظام السوري العسكرية والأمنية، فهل حقاً فقدنا إنسانيتنا إلى هذه الدرجة؟.

راديو أنا.. محاولة للتقريب بين السوريين

سارة مراد

تطالع صفحة «رداديو أنا» على الانترنيت جمهورها بالعنوان الأول (تساؤلات: مع لؤي حسين). الأمر الذي لا بُد وأن يعيد إلى الأذهان الموقف السياسي للكاتب السوري «لؤي حسين» أحد مؤسسي تيار «بناء الدولة». وفي مكان آخر نقرأ من ذات الزاوية المُصنّفة (برامج سياسية) لقاءً خاصاً مع «رياض درار» عضو «هيئة التنسيق الوطنية» وعضو مؤسس في «المنبر الديمقراطي السوري» وآخراً مع «جبر الشوفي» عضو الأمانة العامة «لإعلان دمشق» و«المجلس الوطني السوري».

تصدر «تساؤلات» واجهة الموقع يشي بتوجهات الموقع الفكرية التي أعطت للقسم السياسي الأولويّة من جهة، وحاولت البحث مع مثقفين وسياسيين سوريين يمثلون شرائح من طيف الصراع السياسي الفكري السوري المُعاش منذ آذار ٢٠١١ قبل عامين ونصف.

يبث «راديو أنا» الذي يُبث على الانترنيت حالياً، ويطمح إلى البث قريباً من داخل الأراضي السورية على موجات تردد FM (http://anaradio.org/about-us/)، يتميّز عن باقي مشاريع الراديو السورية الشبابية الناشئة بعد الثورة بمساحته السياسية بالدرجة الأولى، فهو وإن كان يُعلن تنوّع تغطيته لقضايا اجتماعية واقتصادية وثقافية وحتى فنية، إلاّ أنّ الصدارة الثقل السياسي يبدو طاغياً، فإلى جانب «تساؤلات» نتابع (يحدث الآن) البرنامج الذي يحاول الإحاطة بإشكاليات حدث مثل «جنيف ٢»، بالإضافة إلى برنامج «مع الناس» الذي يندرج في تصنيفات «راديو أنا» ضمن البرامج الاجتماعية، ويتعاطى مع قضايا اللاجئين السوريين ضمن عناوين مثل (حال اللاجئين في حمص) مع تفاصيل الحياة اليومية لسكان المدن السورية تحت النار وضمن الحصار مثل (بنش بين المدنية والعسكرة) و(حقيقة الحالة المعيشية والإنسانية في دمشق وريفها)وعنواين أخرى، كذلك تتغطى العناوين السياسية ضمن مختارات قراءة الصحف في برنامج «أنا والصحف» فنقرأ عناوين مثل: (أنا والصحف .. النظام من يختار التوقيت لتوظيف التجارب فيما يخدم مخططه التقسيمي)، أو (أنا والصحف ... سياسة إدارة أوباما اللا حاسمة... متابعة القتال إلى الآخر) وسواها.

يعمل على «راديو أنا» (مجموعة من الشباب السوري الطامح للعمل خارج الأطر السياسية المفروضة على الإعلام السوري)، والراديو هو أحد مشاريع مؤسسة «أنا» للإعلام الجديد التي أسسّت صفحة على موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» في حزيران ٢٠١٢ وتعرّف مشروعها بأنّه: (رؤية وحلم جديد لإعلام مُحايد ملتزم بعيد عن الارتهان، يعتمد بشكل أساسي على صحافة المواطن التي وضعت بصمتها القوية على خارطة الإعلام كأحد المصادر الهامة للخبر).

يبقى السؤال رهن الزمن القادم إن كانت تجربة «راديو أنا» ستنجح في جذب جمهور مستمعين إلى مختلف الأقطاب السياسية في سوريا؟

تفجير وادي الذهب.. والأسلحة الكيماوية

فداء يونس

بينما يتداول الاعلام ما أعلنته الامم المتحدة بخصوص توجه مفتشيها الى سورية لمعاينة ثلاثة مواقع يعتقد انه استخدمت فيها اسلحة كيميائية، الأول وسط مدينة حمص حيث جرى الحديث عن استخدام النظام للسلاح الكيماوي بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي، والموقع الثاني في بلدة «الطيبة» بريف دمشق، حيث أفادت تقارير عن استخدام قوات النظام السلاح الكيماوي في أذار/ مارس من هذا العام، بينما الموقع الآخر الأكثر إشكالية يقع مي بلدة خان العسل قرب مدينة حلب، حيث يتهم النظام المعارضة السورية باستخدام السلاح الكيماوي بتاريخ ١٩ أذار/ مارس مما أسفر عن مقتل ٢٦ شخصا بينهم ١٦ جنديا سوريا.

وإن كانت عمليات البحث عن أدلة على استخدام الأسلحة الكيماوية بعد خمسة أشهر بالحد الأدنى لحدوث الواقعة، يبدو أقرب إلى العبث منه إلى الجد، ومع تأكيد المنظمة الدولية على وجود بلاغات بخصوص ١٣ هجوماً بالأسلحة الكيماوية نفذها النظام ضد السكان المدنيين منذ بدء الثورة المطالبة برحيله، فإن ما حصل في وادي الذهب يفقأ العين ولا يترك مجالاً للشك في استخدم النظام الغاشم للسلاح الكيماوي، أو في نية استخدامه، ويكذب تصريحاته السابقة حول وجودها في مناطق آمنة، حيث كانت مخازين كبيرة منه في مستودعات ضمن أحياء مواليه للنظام في مدينة حمص، مما أدى إلى مقتل قرابة ٢٠٠ شخص، وهناك أكثر من ١٤٠ إصابة لم تصل حد الوفاة، نتيجة استهداف الجيش الحر لهذه المستودعات.

وأفاد شهود عيان عن انتشار روائح كريهة جداً في وادي الذهب وعكرمة يُعتقَد أنها من غازات سامة كانت موجودة في المستودعات التي انفجرت، وأن بعض القتلى وصلوا إلى المشافي قبل حدوث الوفاة، دون أن تظهر عليهم أي آثار للجروح أو الكدمات، مما يؤكد أن الموت حصل إختناقا بتأثير تلك الغازات السامة.

كاريكاتير العدد

اختفاء الأب باولو ومسؤوليتنا جميعا

جورجيت أسعد

بينما تتصاعد حدة الصراع بين قوى الثورة والنظام، وتميل تعقيدات الحالة السورية باتجاه تدويل الصراع عبر دخول ميليشيات حزب الله وأبو الفضل العباس والحرس الثوري الإيراني، إضافة للتسليح والدعم اللوجستي الروسي غير المحدود لنظام الأسد، في هذه الأثناء، وتحديدا في التاسع من نيسان/ إبريل الماضي ظهرت «دولة العراق والشام الاسلامية» بقيادة أبو بكر البغدادي، تلك الدولة التي تعتبر إحياءً لدولة العراق الاسلامية التي أعلنت عام ٢٠٠٦ من قبل تنظيم القاعدة دون أن تحظى بالنجاح.

وليس مشروعها في سوريا بأفضل حالاً، خاصة وأنها تتحرك في أوساط شعبية غير مرحبة بمشروعها لفرض دولة اسلامية في المناطق المحررة حتى قبل سقوط النظام، خاصة وأنها تمضي في اتجاه فرض سيطرة أيديولوجية تذهب إلى السلوك وتفاصيل الحياة اليومية التي خلقت أعداء لها في هذه المجتمعات أكثر مما اكتشفت حلفاء، بل هي ذهبت أكثر من ذلك في محاولة احتكار الثورة السورية وإلغاء الآخرين، حتى وصل الأمر حدود تصفية بعض قادة الكتائب والألوية وبعض قادة المعارضة، واعتقال آخرين، وهو ما يُنذر بخطر الاقتتال الداخلي في صفوف الثورة، على غرار ما نشهده من صراعات بينها وبين بعض القوى الكردية مثلاً.

على هذه الخلفية جاءت مبادرة الأب باولو داليليو للقاء قادة «دولة العراق والشام» الذين يسهمون في وأد الثورة لصالح خلافة إسلامية، يسهمون في تقسيم البلد لصالح أيديولوجيا أحادية، تنكر الدولة المدنية وتقف على الضد من التعددية والديمقراطية وروح العصر، جاءت مبادرة الأب باولو للقائهم في مدينة الرقة محملة بكل الشجاعة التي عرفناه بها منذ بداية الثورة، شجاعته حين تحدى نظام الأسد القمعي في إعلان وقوفه إلى جانب الشعب السوري في ثورته وفي مطالبته بالحرية والكرامة.

ذهب الأب باولوا ليلتقى المتظاهرين في الرقة مساء الأحد ٧/٢٨ / ٢٠١٣ وخطب فيهم، كما التقى الكثير من الفعاليات الاجتماعية والسياسية وفعاليات الثورة، وكان مصراً أن يلتقي قادة «دولة العراق والشام الإسلامية» لقناعته أن الفرد يمكن أن يكون فاعلاً في التاريخ، ولقناعته أن الجرأة يمكن أن تصنع موقفاً، وطلب لمرافقيه أن لا يعلنوا اختفاءه قبل مضي ثلاثة أيام!

لكننا الآن، وبعد مضي أسبوع كامل على مضيه في دهاليز العتمة الجهادية لمنظمات القاعدة، وبعد أن بدأت وكالات الفيس بوك تشير لاحتمال تصفيته، فإننا نهيب بكل العالم الحر أن يتحرك وبالسرعة الممكنة للكشف عن مصير هذا الراهب الايطالي الذي وهب حياته وعمره لسوريا وثورة الشعب السوري، هو الذي فضح كذبة النظام بأنه المدافع عن الأقليات في سوريا، هو الذي عرى زيف النظام في حربه ضد العصابات الارهابية والسلفية، تأتي هذه العصابت اليوم لتعلن أنها وبكل صدق هي الوجه الآخر للنظام، تعتقل بنفس الطريقة وتقتل بذات الطريقة، وتمارس تسلطها وتلغي المجتمع والأفراد بنفس الطريقة، لذلك علينا اليوم كسوريين أن نهب جميعا للدفاع عن حرية الأب باولو الذي وقف يُطالب بحريتنا وحقنا في الحياة الكريمة.. فالأب باولو... ليس مجرد كاهن شجاع محبّ، بل هو الانسان المؤمن عندما يصلي مع المسعفين في ريف إدلب، ليكتشف في الإسلام وفي المسيحية وفي قلبه طريق المحبة الواصل إلى الله، .. وهذه مسؤوليتنا نحن السوريين الذين دافع عنا الأب باولو في كل العالم.. مسؤوليتنا أن ندافع عنه اليوم، ونطالب بتحريره.